العدالة المقدسة

الدليل الفني الإجرائي للنيابة والمحامي والقاضي

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

الى روح امي وابي الطاهره داعيا لهم الله بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه قره عيني صبرينال المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر

النيل الخالد وعظمه الاهرامات وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخه داعيا الله لها بالصحه والخير والسعاده والبركه يارب العالمين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول أسس التحقيق الابتدائي وضبط الأدلة المادية

الفصل الثاني تقنيات استجواب المتهمين وحقوق الصمت

الفصل الثالث سماع الشهود والخبراء في مرحلة التحقيق

الفصل الرابع صياغة قرار الحبس الاحتياطي والمعايير القانونية

الفصل الخامس إجراءات الإحالة إلى المحكمة وصحيفة الاتهام

الفصل السادس الطعن في قرارات النيابة أمام محكمة الجنح

الفصل السابع إعداد ملف الدفاع استراتيجيات المحامي قبل المحاكمة

الفصل الثامن تقنيات المرافعة الشفوية والخطية في الجلسات

الفصل التاسع إدارة الجلسة القضائية ودور القاضي في ضبط النظام

الفصل العاشر تقديم الأدلة والمستندات في قاعة المحكمة

الفصل الحادي عشر مناقشة الشهود والخبراء أثناء المحاكمة

الفصل الثاني عشر الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الإجراءات

الفصل الثالث عشر تقييم الأدلة الجنائية بين اليقين والظن

الفصل الرابع عشر صياغة الأحكام القضائية والأسباب الموجبة

الفصل الخامس عشر إجراءات الاستئناف ومذكرات الطعن

الفصل السادس عشر دور النيابة في مرحلة تنفيذ الأحكام

الفصل السابع عشر إجراءات الطعن بالنقض على الأحكام النهائية

الفصل الثامن عشر التصالح الجنائي وبدائل الدعوى العامة

الفصل التاسع عشر الإجراءات المستعجلة والحجز التحفظي

الفصل العشرون حماية حقوق الضحايا خلال الإجراءات الجنائية

الفصل الحادي والعشرون السرية المهنية بين النيابة والمحامي

الفصل الثاني والعشرون التعامل مع الأدلة الرقمية والإلكترونية

الفصل الثالث والعشرون إجراءات التسليم القضائي الدولي

الفصل الرابع والعشرون مكافحة غسل الأموال والإجراءات المالية

الفصل الخامس والعشرون إجراءات قضايا الأحداث والقاصرين

الفصل السادس والعشرون التعامل مع قضايا الجرائم الاقتصادية

الفصل السابع والعشرون إجراءات الجرائم الإلكترونية والسيبرانية

الفصل الثامن والعشرون الرقابة القضائية على أعمال الضبط القضائي

الفصل التاسع والعشرون أرشفة القضايا وإدارة الملفات الجنائية

الفصل الثلاثون معايير الجودة والتميز في العمل القضائي

الختام

المقدمة

إن العمل القضائي والنيابي والمحاماة ليس مجرد تطبيق آلي للنصوص القانونية بل هو فن إجرائي دقيق يتطلب مهارة فنية عالية وفهماً عميقاً لديناميكيات التحقيق والمحاكمة فإن الدليل الفني الإجرائي الذي بين يدي القارئ يمثل خلاصة تجربة عملية ونظرية معمقة تهدف إلى توحيد الممارسات الإجرائية للنيابة العامة والمحامين والقضاة لضمان تحقيق العدالة الناجزة التي تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على هيبة القضاء فإن الإجراءات الجنائية هي الهيكل العظمي للعدالة وإذا كان هذا الهيكل معيباً فإن الحكم النهائي سيكون معيباً حتماً بغض النظر عن صحة الموضوع ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يغوص في التفاصيل الإجرائية الدقيقة بدءاً من لحظة ضبط الجريمة مروراً بالتحقيق الابتدائي والإحالة إلى المحكمة وصولاً إلى صدور الحكم النهائي وتنفيذه فإننا نسعى من خلال هذا الموسوعة الإجرائية إلى تقديم دليل عمل ميداني يخدم رجال العدالة في مواجهتهم للتحديات اليومية في أروقة المحاكم وغرف التحقيق مع الالتزام الصارم بالضمانات القانونية والأخلاقية التي تكفل المحاكمة العادلة وتحول دون

الوقوع في الخطأ القضائي الذي قد يهدر حقوق الأبرياء ويهدد استقرار المجتمع بأكمله وهو جهد متواضع يهدف إلى رفع كفاءة المنظومة القضائية وتحقيق الثقة المجتمعية في مؤسسات العدالة

الفصل الأول

أسس التحقيق الابتدائي وضبط الأدلة المادية

يبدأ التحقيق الابتدائي بضبط الأدلة المادية في مسرح الجريمة وهي الخطوة الأهم التي تحدد مسار القضية بأكملها حيث يجب على أعضاء الضبط القضائي والنيابة العامة تأمين المكان ومنع العبث بالمسرح قبل وصول خبراء الأدلة الجنائية فإن توثيق مسرح الجريمة يتم عبر التصوير الفوتوغرافي والفيديو والرسم الهندسي الدقيق لمكان وقوع الجريمة ومواقع الجثة أو الآثار الدموية أو الأدوات المستخدمة في الجريمة ويجب جمع العينات البيولوجية والبصمات وفق سلاسل حفظ أدلة صارمة تمنع التلوث أو الضياع لأن أي خلل في

سلسلة الحفظ يجعل الدليل غير مقبول قضائياً كما يجب تدوين محضر ضبط دقيق يوقع عليه الشهود والمحرر ويذكر فيه التوقيت والمكان والأشخاص الحضور بدقة متناهية وتلعب النيابة العامة دوراً محورياً في الإشراف على هذه الإجراءات لضمان مشروعيتها وعدم انتهاك حرمة المنازل أو الحقوق الخاصة إلا بأذن قضائي مسبب إلا في حالات التلبس بالجريمة التي تجيز الدخول دون إذن وفق ضوابط محددة ودقيقة ويجب على المحامي الدفاعي مراقبة هذه الإجراءات منذ بدايتها للطعن في أي مخالفة إجرائية قد تبطل الدليل لاحقاً فإن الدليل المادي هو ملك الأدلة في الإثبات الجنائي الحديث ولا يمكن الاستغناء عنه في إثبات الوقائع المادية للجريمة بدقة علمية تقطع الشك باليقين وتؤسس لحكم قضائي سليم

الفصل الثاني

تقنيات استجواب المتهمين وحقوق الصمت

يُعد استجواب المتهم من أدق مراحل التحقيق الابتدائي حيث يجب الموازنة بين ضرورة كشف الحقيقة واحترام حقوق المتهم الدستورية والقانونية فإن عضو النيابة يجب أن يبدأ بتلاوة التهمة المنسوبة للمتهم بوضوح وتفصيل وإخطاره بحقه في الصمت وعدم الإدلاء بأقوال قد تستخدم ضدّه لاحقاً ويجب تدوين هذا الإخطار في محضر الاستجواب توقيعه من المتهم تأكيداً على علمه بحقوقه وتستخدم تقنيات الاستجواب الحديثة أساليب نفسية وقانونية لكشف التناقضات في أقوال المتهم دون اللجوء للضغط أو الإكراه الممنوع قانوناً وجنائياً ويجب أن يتم الاستجواب في مكان لائق وبوجود محامٍ إذا طلب المتهم ذلك خاصة في الجرائم الجسيمة التي يستلزم القانون فيها حضور الدفاع لضمان صحة الإجراءات وعدم بطلانها لاحقاً ويجب على المحامي الحضور التدخل بذكاء لتوجيه موكله للإجابة الدقيقة التي لا تضره مع الاعتراض الفوري على أي سؤال مخالف للقانون أو يهدف للإيقاع بالمتهم ويجب أن تكون لغة الاستجواب واضحة خالية من الغموض أو التهديد وأن يراعي عضو النيابة الحالة النفسية والجسدية للمتهم خاصة إذا كان قاصراً أو من ذوي الاحتياجات الخاصة فإن

استجواباً سليماً هو أساس حكم عادل واستجواب معيب هو بذرة نقض محتملة للحكم النهائي في درجات التقاضي اللاحقة

الفصل الثالث

سماع الشهود والخبراء في مرحلة التحقيق

يعتمد كشف الحقيقة في كثير من الأحيان على أقوال الشهود وتقارير الخبراء الفنيين الذين يستدعيهم عضو النيابة لتوضيح جوانب فنية غامضة في القضية فإن سماع الشهود يجب أن يتم بشكل منفصل لمنع التأثير المتبادل بينهم ويجب تدوين أقوالهم حرفياً قدر الإمكان مع ذكر بياناتهم الكاملة وصفاتهم وعلاقتهم بالمتهم أو المجني عليه لتقييم مصداقيتهم لاحقاً أما الخبراء الفنيين فيتم ندبهم من قائمة الخبراء المعتمدين لدى المحكمة أو النيابة حسب التخصص الدقيق المطلوب سواء كان طبياً أو هندسياً أو محاسبياً ويجب أن يحدد قرار الندب الأسئلة المطلوب الإجابة عليها بدقة

لمنع الخروج عن نطاق الخبرة ويجب على الخبير أداء اليمين القانونية قبل بدء العمل وتقديم تقرير مفصل مسبب يوضح المنهجية العلمية المستخدمة والنتائج التي توصل إليها ويجب للمحامي الدفاعي حق الاطلاع على تقرير الخبرة وطعن فيه إذا كان ناقصاً أو متحيزاً وطلب خبرة مضادة أو استكمال نواقص التقرير فإن تقرير الخبرة هو دليل علمي مساعد للقاضي وليس ملزماً له تماماً ولكن له وزن كبير في الإقناع القضائي ويجب على النيابة تقييم تقرير الخبرة قبل إحالة القضية للمحكمة لضمان اكتمال عناصر الإثبات الفنية وعدم تأجيل الجلسات لاحقاً لاستكمال نقص فني كان يمكن تداركه في مرحلة التحقيق الابتدائي بكفاءة عالية

الفصل الرابع

صياغة قرار الحبس الاحتياطي والمعايير القانونية

يُعد قرار الحبس الاحتياطي من أخطر القرارات التي

يتخذها عضو النيابة أو القاضي لأنه يمس حرية المتهم قبل ثبوت إدانته نهائياً ولذلك يجب أن يستند إلى معايير قانونية صارمة وليس مجرد شك أو ظن غير مؤكد فإن القانون يجيز الحبس الاحتياطي فقط في جرائم معينة محددة بخطورتها أو عندما يكون هناك خطر هروب المتهم أو التأثير على الشهود أو الأدلة ويجب أن يكون القرار مسبباً كتابةً يوضح فيه العضو الأدلة الجدية المستند إليها وضرورة الحبس لمنع الخطر المحدق بسير العدالة ويجب تحديد مدة الحبس بدقة وفق المهل القانونية وعدم تجاوزها دون تجديد قضائي مسبب ويجب مراجعة حالة المتهم دورياً لتقييم استمرار ضرورة الحبس أو إمكانية الإفراج بكفالة مناسبة وتلعب دور المحامي هنا في تقديم مذكرات إفراج مؤقت توضح زوال أسباب الحبس أو عدم جديتها ويجب على القاضي المختص فحص طلبات الإفراج بجدية وسرعة لأن الحبس الاحتياطي استثناء والحرية هي الأصل فإن صياغة قرار الحبس يجب أن تكون دقيقة قانونياً لتجنب الطعون بالبطلان وضمان عدم تعرض الدولة للمساءلة التعويضية لاحقاً إذا ثبت براءة المتهم بعد حبس غير مبرر قانوناً أو واقعاً

الفصل الخامس

إجراءات الإحالة إلى المحكمة وصحيفة الاتهام

تنتهي مرحلة التحقيق الابتدائي بإصدار قرار الإحالة إلى المحكمة المختصة وهو القرار الذي يحول المتهم من مرحلة الاشتباه إلى مرحلة المحاكمة الفعلية فإن صحيفة الاتهام هي الوثيقة القانونية الأساسية التي تحدد نطاق المحاكمة ولا يجوز للقاضي الحكم على أفعال غير واردة فيها بوضوح ويجب أن تتضمن صحيفة الاتهام وصفًا دقيقًا للواقعة المنسوبة وتكييفها القانوني الصحيح والنصوص الجنائية المطبقة ويجب إبلاغ المتهم بصحيفة الاتهام قبل الجلسة بوقت كافٍ لإعداد دفاعه وهو حق دستوري لا يجوز الإخلال به وتقوم النيابة العامة بحفظ ملف التحقيق وإرساله للمحكمة مع صحيفة الإحالة ويجب على قلم المحكمة قيد القضية وتحديد جلسة لنظرها فوراً وفق جداول الجلسات المعتمدة ويجب على المحامي دراسة صحيفة الاتهام بدقة للتحقق من اكتمال أركان الجريمة

المنسوبة وصحة الإجراءات السابقة فإن أي نقص في صحيفة الاتهام قد يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة أو حكم بالبراءة لشك في التهمة ويجب أن تكون لغة الاتهام واضحة وغير إنشائية لتجنب اللبس في فهم التهمة من قبل القاضي والمتهم على حد سواء فإن دقة الإحالة هي ضمان سير محاكمة منظمة وفعالة دون ضياع للوقت في دفوع شكلية كان يمكن تداركها في مرحلة الصياغة الأولية للاتهام

الفصل السادس

الطعن في قرارات النيابة أمام محكمة الجنح

تمنح القوانين الحديثة للمتهم والمجني عليه حق الطعن في قرارات النيابة العامة أمام محكمة الجنح المستعجلة أو قاضي الأمور المستعجلة لضمان رقابة قضائية على أعمال النيابة فإن قرارات الحبس الاحتياطي أو رفض طلبات الإفراج أو حفظ الأوراق يمكن الطعن فيها خلال مهل قانونية محددة بدقة ويجب أن

يقدم الطعن عبر محامٍ مختص في صيغة مذكرة طعن توضح أوجه الخطأ القانوني أو الواقعي في قرار النيابة ويجب على المحكمة المختصة نظر الطعن بسرعة فائقة لأن الحرية الشخصية لا تحتمل التأخير الطويل ويجب أن تصدر المحكمة قراراً مسبباً إما بتأييد قرار النيابة أو تعديله أو إلغائه تماماً ويجب تدوين أسباب القرار في محضر الجلسة ليصبح طعناً فيه لاحقاً إذا لزم الأمر ويجب على النيابة تنفيذ أحكام المحكمة الخاصة بالطعون فوراً دون مماطلة لأنها أحكام واجبة النفاذ فوراً في مسائل الحرية فإن رقابة القضاء على أعمال النيابة هي ضمانة أساسية لاستقلال القضاء وحماية الحريات من التعسف الإداري أو investigativo ويجب توحيد معايير نظر الطعون لضمان مساواة المتقاضين أمام القانون وعدم اختلاف الأحكام في القضايا المماثلة مما يعزز الثقة في عدالة المنظومة القضائية ككل

الفصل السابع

إعداد ملف الدفاع استراتيجيات المحامي قبل

المحاكمة

يبدأ عمل المحامي الناجح قبل موعد الجلسة الأول بوقت كافٍ حيث يجب إعداد ملف دفاع متكامل يشمل دراسة معمقة لأوراق القضية وأدلة الاتهام والقوانين المطبقة والسوابق القضائية المماثلة فإن الاستراتيجية الدفاعية تبنى على تحليل نقاط القوة والضعف في قضية الاتهام وتحديد الدفوع الشكلية والموضوعية المناسبة ويجب استخراج المستندات المؤيدة للدفاع وشهادات الشهود النافعين وطلب ندب خبراء إذا لزم الأمر لدحض أدلة النيابة ويجب إعداد مذكرة دفاعية أولية تسلّم للقاضي قبل الجلسة لتوجيه انتباههم لنقاط الدفاع الجوهرية ويجب تدريب الموكل على كيفية الإدلاء بأقواله في الجلسة وتجنب التناقضات التي قد تستغلها النيابة ويجب مراجعة الإجراءات الجنائية للبحث عن أي بطلان يهدر حق الدفاع أو يمس صحة الإجراءات مثل توقيت الضبط أو صحة التوقيعات فإن الإعداد الجيد هو نصف النجاح في المحاكمة والمحامي غير المستعد يعرض موكله لخطر الإدانة حتى لو كان بريئاً في الواقع فإن ملف الدفاع

هو الخريطة التي يهتدي بها المحامي في بحر الإجراءات المعقدة ليصل إلى برء موكله أو تخفيف العقوبة بأقل الخسائر الممكنة قانوناً وواقعاً

الفصل الثامن

تقنيات المرافعة الشفوية والخطية في الجلسات

تُعد المرافعة ذروة عمل المحامي في قاعة المحكمة حيث يتاح له الفرصة لإقناع القاضي بوجهة نظر الدفاع شفهياً وخطياً فإن المرافعة الشفوية يجب أن تكون موجزة قوية مركزة على النقاط الجوهرية بعيداً عن التطويل الممل الذي يشتت انتباه القاضي ويجب استخدام لغة قانونية رصينة مع لمسات بلاغية مؤثرة تلامس وجدان القاضي دون خروج على وقار المحكمة ويجب توزيع المذكرة الخطية على القاضي والنيابة قبل أو أثناء الجلسة لتوثيق الدفوع والأدلة المرجعية ويجب على المحامي التركيز على ثغرات أدلة الاتهام وتناقضات شهود النيابة وتقديم البدائل القانونية

المقنعة للبراءة أو التخفيف ويجب تجنب الهجوم الشخصي على أعضاء النيابة أو القضاة والتركيز على الأدلة والقانون فقط ويجب ختم المرافعة بطلب واضح ومحدد سواء كان البراءة أو التخفيف أو وقف التنفيذ فإن المرافعة الجيدة هي التي تترك أثراً في نفس القاضي وتسهل عليه عملية صياغة الحكم لصالح الموكل ويجب التسجيل الصوتي أو الكتابي للمرافعة في محضر الجلسة لضمان عدم إغفال أي دفوع جوهرية عند صياغة الحكم النهائي لاحقاً

الفصل التاسع

إدارة الجلسة القضائية ودور القاضي في ضبط النظام

يُعد القاضي مديراً للجلسة القضائية ومسؤولاً عن سير الإجراءات بانتظام وهدوء وضمان حقوق جميع الأطراف في التعبير فإن سلطته في ضبط النظام تشمل إزالة أي شخص يخل بالهدوء أو interrompre السير الطبيعي للجلسة ويجب على القاضي توزيع

الوقت بين النيابة والدفاع بشكل عادل ومنع التطويل غير المبرر من أي طرف مع ضمان سماع الدفوع الجوهرية كاملة ويجب عليه توجيه الأسئلة التوضيحية للمتقدمين والشهود لكشف الحقيقة دون التحيز لأحد الأطراف ويجب تدوين كل ما يدور في الجلسة في محضر رسمي يوقعه القاضي وكاتب الجلسة ليكون سنداً للحكم وللطعن فيه لاحقاً ويجب على القاضي الفصل في الطلبات العاجلة المقدمة أثناء الجلسة مثل طلبات التأجيل أو ندب الخبراء أو سماع شهود جدد بناءً على أسباب مقنعة قانوناً ويجب الحفاظ على هيبة المحكمة من خلال الالتزام بالزي الرسمي والآداب القضائية المقررة فإن إدارة جلسة فعالة توفر وقت المحكمة وتضمن وصول الحقيقة وتقلل من احتمالات النقض لاحقاً بسبب إخلال بحق من حقوق الدفاع أو إجراء من إجراءات المحاكمة العلنية العادلة التي كفلها الدستور والقانون

الفصل العاشر

تقديم الأدلة والمستندات في قاعة المحكمة

تخضع عملية تقديم الأدلة في الجلسة لقواعد إجرائية صارمة تهدف لضمان صحتها وموثوقيتها ومنع التزوير أو التلاعب فإن المستندات المقدمة يجب أن تكون أصلية أو صوراً معتمدة ومطابقة للأصل ويجب قيدها في محضر الجلسة وتوقيعها من القاضي والأطراف لإثبات تقديمها رسمياً ويجب على الخصم الآخر إتاحة الفرصة للاطلاع على المستند الجديد ومناقشته قبل اعتباره دليلاً في القضية ويجب استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية تنتهك الحقوق الخاصة أو حرمة الحياة الخاصة حتى لو كانت تثبت الإدانة لحماية سيادة القانون ويجب على القاضي تقييم وزن كل دليل مقدم وربطه بالأدلة الأخرى في سياق متكامل وليس بمعزل عن باقي عناصر الإثبات ويجب على المحامي الاعتراض فوراً على أي دليل مزور أو غير ذي صلة بالموضوع لتجنب تأثيره على_conviction القاضي فإن نظام تقديم الأدلة هو قلب المحاكمة العادلة وبدونه تتحول الجلسة إلى مجرد جدال عقيم لا يستند إلى وقائع مثبتة قانوناً وعلمياً بما يقطع الشك باليقين القضائي المطلوب

الفصل الحادي عشر

مناقشة الشهود والخبراء أثناء المحاكمة

تُعد مرحلة مناقشة الشهود والخبراء من أهم مراحل المحاكمة حيث تتبلور الحقيقة عبر المواجهة المباشرة والأسئلة الدقيقة فإن للمحامي الحق في توجيه أسئلة للشهود لاستكشاف مصداقيتهم وكشف التناقضات في أقوالهم أو علاقتهم بالخصوم ويجب على القاضي منع الأسئلة الاستفزازية أو غير ذات الصلة بالموضوع والحفاظ على احترام الشاهد كشخص مع البحث عن الحقيقة في شهادته أما الخبراء فيتم استجوابهم حول منهجيتهم العلمية ونتائجهم ومدى موضوعيتهم ويجب للمحامي طلب توضيحات فنية مبسطة للقاضي غير المتخصص في المجال الفني للخبرة ويجب تدوين أجوبة الشهود والخبراء في المحضر بدقة لأنها قد تكون أساساً للحكم النهائي أو للطعن فيه لاحقاً ويجب على

القاضي تقييم شهادة الشاهد بناءً على قرينة الحال ومدى اتساقها مع باقي أدلة القضية وليس بناءً على مجرد اللفظ فإن شهادة الشهود قد تكون حاسمة في غياب الأدلة المادية ويجب التعامل معها بحذر شديد لتجنب الإدانات الخطأ بناءً على شهادات كاذبة أو مغلوطة عن غير قصد بسبب ضعف الذاكرة أو التأثير الخارجي

الفصل الثاني عشر

الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الإجراءات

يُعد الدفع بعدم الاختصاص أو ببطلان الإجراءات من أقوى الأسلحة الدفاعية التي قد تنهي الدعوى قبل الدخول في الموضوع فإن الدفع بعدم الاختصاص يثار إذا كانت المحكمة غير مختصة نوعياً أو مكانياً أو شخصياً بنظر القضية ويجب إثارة هذا الدفع في أول جلسة قبل الدخول في أي دفاع موضوعي وإلا سقط الحق فيه ويجب على القاضي الفصل في الدفع شكلاً قبل

الحكم في الموضوع فإن قبل الدفع تحال القضية للمحكمة المختصة وإن رفضه يستمر النظر في الموضوع أما بطلان الإجراءات فيثار إذا كان هناك خرق جوهري لضمانات المحاكمة أو إجراءات التحقيق مثل انتزاع الاعتراف تحت الإكراه أو غياب المحامي في حالات وجوب حضوره ويجب أن يبين المحامي وجه البطلان ونص القانون المخالف وأثره على صحة الإجراءات فإن قبول الدفع بالبطلان قد يؤدي لسقوط الأدلة المتحصلة منه أو بطلان الدعوى كلها وهو ضمانة جوهرية لالتزام الدولة بالقانون وعدم تجاوز سلطاتها الإجرائية على حساب حريات الأفراد وحقوقهم المكفولة دستورياً وقانونياً في جميع مراحل التقاضي

الفصل الثالث عشر

تقييم الأدلة الجنائية بين اليقين والظن

يقوم القاضي في نهاية المحاكمة بتقييم كافة الأدلة المقدمة من النيابة والدفاع للوصول إلى قناعة داخلية

تقود للحكم فإن النظام القضائي الحديث يعتمد على حرية القاضي في تقدير الأدلة دون تقييد بعدد معين من الشهود أو نوع معين من الأدلة إلا في حالات محددة نص عليها القانون ويجب أن تستند القناعة إلى اليقين أو الظن الغالب القريب من اليقين ولا يكفي الشك البسيط للإدانة لأن الأصل براءة الذمة فإن أي شك يجب أن يفسر لصالح المتهم وفق قاعدة درء الحدود بالشبهات ويجب على القاضي تسبيب حكمه بذكر الأدلة التي اعتمد عليها ووجه الاستدلال بها وسبب رفضه للأدلة الأخرى المخالفة فإن التسبيب الجيد هو ضمان لشفافية الحكم وقابليته للمراجعة في درجات التقاضي العليا ويجب أن يكون التقييم منطقياً مترابطاً يخلو من التناقض الداخلي الذي قد يؤدي لنقض الحكم لاحقاً فإن تقييم الأدلة هو العملية الذهنية الأهم في العمل القضائي والتي تفرق بين القاضي المحترف والهاوي وتحدد مصير الأفراد بين الحرية والسجن بناءً على قوة الإثبات القانوني المتوفر في ملف القضية المعروضة للفصل النهائي

الفصل الرابع عشر

صياغة الأحكام القضائية والأسباب الموجبة

تُعد صياغة الحكم القضائي فنًا قانونياً دقيقاً يتطلب وضوحاً في اللغة ودقة في التكييف القانوني وتسبيباً كافياً يبرر النتيجة النهائية فإن الحكم يجب أن يتضمن بيانات الأطراف والتهمة المنسوبة والإجراءات المتبعة والدفوع المثارة والرد عليها والأدلة المستند إليها والمنطق القانوني الذي قاد للنتيجة ويجب أن يكون المنطوق واضحاً لا يحتمل تأويلاً متعددًا في قضايا الإدانة والعقوبة أو البراءة ورفع الإجراء ويجب ذكر النصوص القانونية المطبقة صراحة ليكون الحكم معللاً قانوناً وليس مجرد رأي شخصي للقاضي ويجب أن يوقع الحكم من القاضي وكاتب الجلسة ويختم بخاتم المحكمة ليصبح سنداً للتنفيذ والطعن ويجب مراعاة السرعة المعقولة في إصدار الأحكام بعد إغلاق باب المرافعة لضمان فعالية العدالة وعدم ضياع الحقوق في انتظار طويل فإن حكماً جيد الصياغة ينهي النزاع ويحقق الرضا حتى للمحكوم عليه لأنه يشعر بأن حقه قد نوقش ودرس بعمق وإن حكماً ركيكاً أو غير

مسبب يفتح باب الطعون ويعطل تنفيذ العدالة ويهدر جهد المحكمة والنيابة والمحامي في مراحل سابقة من التقاضي الطويل

الفصل الخامس عشر

إجراءات الاستئناف ومذكرات الطعن

يمنح القانون للأطراف حق الطعن على الأحكام الابتدائية أمام محكمة الاستئناف لتصحيح الأخطاء التي قد تقع من المحكمة الأولى فإن مذكرة الاستئناف يجب أن توضح أوجه الخطأ في الحكم المستأنف سواء كانت في التطبيق القانوني أو تقدير الأدلة أو الإجراءات المتبعة ويجب تقديم المذكرة خلال المدة القانونية المحددة وإلا سقط الحق في الاستئناف تلقائياً ويجب على محكمة الاستئناف إعادة نظر القضية موضوعاً وإجراءاتاً وليس فقط مراجعة الشكل مما يمنحها سلطة تأكيد الحكم أو تعديله أو إلغائه كلياً أو جزئياً ويجب على القاضي

المستأنف لديه الاستماع للمرافعات الجديدة والاطلاع على الأدلة الجديدة إن وجدت ويجب تسبيب حكم الاستئناف بدقة خاصة إذا خالف الحكم الابتدائي لتوضيح وجهة النظر القانونية الجديدة فإن مرحلة الاستئناف هي صمام أمان ضد أخطاء القضاء الابتدائي وضمانة إضافية لسلامة الأحكام النهائية قبل اكتسابها حجية الأمر المقضي به وتنفيذها فعلياً على أرض الواقع ضد المحكوم عليهم

الفصل السادس عشر

دور النيابة في مرحلة تنفيذ الأحكام

لا تنتهي مهمة النيابة العامة بصدور الحكم بل تمتد لمرحلة التنفيذ التي تعد جزءاً أصيلاً من العملية الجنائية فإن النيابة هي المسؤولة عن متابعة تنفيذ الأحكام الجزائية من سجنية وغرامات ومصادرات والتأكد من تطبيق القانون بدقة في السجون ومراكز التوقيف ويجب عليها إصدار أوامر الضبط والإحضار

للمحكوم عليهم الهاربين ومتابعة حالات الإفراج المشروط والعفو الرئاسي وفق الضوابط القانونية ويجب على النيابة حماية حقوق المحكوم عليهم داخل السجون من تعسف أو انتهاك ومعالجة شكاواهم القانونية بجدية كما تشرف على تنفيذ الأحكام المدنية والتجارية الصادرة من المحاكم الجزائية الملحقة بها ويجب تدوين كل إجراءات التنفيذ في سجلات خاصة للرجوع إليها عند اللزوم وللمساءلة القانونية فإن تنفيذ الحكم هو الثمرة الحقيقية للعدالة وحكم بدون تنفيذ هو مجرد حبر على ورق لا يرد حقاً ولا يردع ظالماً ولا يحقق الردع العام والخاص المطلوب من العقوبة الجنائية في حماية المجتمع

الفصل السابع عشر

إجراءات الطعن بالنقض على الأحكام النهائية

يُعد الطعن بالنقض هو الملاذ الأخير للطعن على الأحكام النهائية الصادرة من محاكم الاستئناف حيث

تختص محكمة النقض بمراقبة صحة تطبيق القانون وتفسيره دون النظر في موضوع الواقعة إلا إذا كان الاستدلال فاسداً ويجب أن يبنى الطعن على أسباب قانونية محددة حصراً مثل مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو البطلان في الإجراءات أو القصور في التسبيب ويجب تقديم عريضة الطعن خلال مهلة محددة وتوداع غرامة نقدية لضمان جدية الطعن وتمنع العبث بالقضاء فإن محكمة النقض إما أن تقبل الطعن وتنقض الحكم وترده لمحكمة أخرى للنظر فيه من جديد أو ترفض الطعن وتؤكد الحكم النهائي فإن أحكام النقض تلزم المحاكم الدنيا وتوحد التفسير القانوني للقوانين مما يعزز الاستقرار القضائي ويمنع تضارب الأحكام في القضايا المماثلة وهو ضمانة عليا لسيادة القانون ووحدة التطبيق القضائي في كافة أنحاء الدولة دون استثناء لأي جهة أو شخص

الفصل الثامن عشر

التصالح الجنائي وبدائل الدعوى العامة

تتجه التشريعات الحديثة نحو آليات بديلة لحل المنازعات الجنائية لتخفيف العبء عن المحاكم وإصلاح الجناة دون وصمة السجن فإن التصالح الجنائي يسمح بإنهاء الدعوى في جرائم معينة مقابل تعويض المجني عليه والالتزام بشروط محددة تحت إشراف النيابة أو القاضي وتُعد بدائل الدعوى العامة مثل الخدمة المجتمعية أو الإنذار أو المراقبة الإلكترونية خيارات فعالة في الجرائم البسيطة أو قضايا الأحداث لتجنب اختلاطهم بالمجرمين المحترفين في السجون ويجب أن تكون إجراءات التصالح طوعية ومبنية على قبول الطرفين وضمانات جدية لتنفيذ الشروط المتفق عليها ويجب توثيق اتفاق التصالح رسمياً ليكون سنداً للتنفيذ في حال الإخلال به فإن هذه الآليات تحقق عدالة أسرع وأقل تكلفة وتعزز مفهوم العدالة الإصلاحية بدلاً من العقابية البحتة مما يسهم في تقليل معدلات العود للإجرام والحفاظ على النسيج الاجتماعي من التمزق akibat الصراعات الطويلة في أروقة المحاكم التي قد تستمر لسنوات دون فائدة حقيقية للأطراف

الفصل التاسع عشر

الإجراءات المستعجلة والحجز التحفظي

في بعض الحالات تستدعي الضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة لحفظ الحقوق أو منع ضرر وشيك لا يمكن تداركه لاحقاً مثل الحجز التحفظي على أموال المتهم أو منع السفر فإن هذه الإجراءات تتطلب إذناً قضائياً مسبباً يوضح خطورة الموقف وضرورة السرعة ويجب أن تكون متناسبة مع الهدف المطلوب تحقيقه ولا تتجاوز الحد اللازم لحماية الحق محل النزاع ويجب على طالب الإجراء تقديم كفالة لضمان تعويض المتضرر إذا ثبت لاحقاً عدم أحقيته في الإجراء المستعجل ويجب على المحكمة نظر الطلب المستعجل بصفة مستعجلة فعلاً وإصدار قرار سريع قابل للتنفيذ فوراً رغم إمكانية الطعن فيه لاحقاً موضوعاً فإن الإجراءات المستعجلة هي درع الحماية السريع في المنظومة القضائية التي تمنع ضياع الحقوق أثناء بطء الإجراءات العادية وتضمن بقاء المركز القانوني للأطراف كما هو

حتى الفصل النهائي في النزاع الرئيسي دون استغلال الفترة الانتقالية لإخفاء الأموال أو الهروب من وجه العدالة

الفصل العشرون

حماية حقوق الضحايا خلال الإجراءات الجنائية

يجب أن تحظى حقوق الضحايا والمجني عليهم بحماية خاصة خلال الإجراءات الجنائية لضمان عدم تعرضهم للإيذاء الثانوي أثناء البحث عن العدالة فإن القانون يكفل للضحية حق الاطلاع على ملف القضية والمشاركة في الجلسات والمطالبة بالتعويض المدني عن الأضرار التي لحقت بها ويجب توفير حماية جسدية ونفسية للضحايا والشهود المعرضين للتهديد من قبل المتهمين أو عائلاتهم عبر برامج حماية الشهود المعتمدة ويجب معاملة الضحايا بكرامة واحترام في أقسام الشرطة والمحاكم وتجنب استجوابهم بشكل مؤلم أو متكرر حول تفاصيل الجريمة الصادمة ويجب

إعلام الضحية بمراحل سير القضية وموعد الجلسات ونتائج الأحكام لضمان شعورها بالعدالة الناجزة فإن إهمال حقوق الضحية قد يؤدي لفقدان الثقة في النظام القضائي ودفع البعض للانتقام الفردي خارج إطار القانون فإن العدالة الحقيقية هي التي توازن بين حقوق المتهم في الدفاع وحقوق الضحية في الإنصاف والجبر الكامل للضرر المادي والمعنوي الذي تعرضت له

الفصل الحادي والعشرون

السرية المهنية بين النيابة والمحامي

تُعد السرية المهنية ركيزة أساسية لثقة الموكل بمحاميه ولنزاهة عمل النيابة العامة فإن المحامي ملزم بالحفاظ على أسرار موكله ولا يجوز له إفشاؤها إلا بإذن صريح أو في حالات محددة جداً ينص عليها القانون لحماية العدالة من جريمة وشيكة الوقوع أما أعضاء النيابة فلديهم واجب سرية فيما يخص تحقيقاتهم قبل إحالتها للمحكمة لحماية سمعة

المشتبه فيهم وسير التحقيق دون تسريبات إعلامية مضلة ويجب على القاضي الحفاظ على سرية مداولات الهيئة القضائية قبل إصدار الحكم لضمان استقلالية رأي كل قاضٍ دون ضغوط خارجية فإن انتهاك السرية المهنية جريمة تأديبية وجنائية تعاقب عليها القوانين بصرامة لأنها تمس جوهر مهنة القانون وثقة المجتمع في مؤسساته فإن التوازن بين الشفافية المطلوبة في العمل العام والسرية الضرورية لحماية الحقوق هو فن إداري وقانوني دقيق يتطلب وعياً عالياً بالمسؤولية المهنية والأخلاقية الملقاة على عاتق كل عامل في حقل العدالة الجنائية والمدنية

الفصل الثاني والعشرون

التعامل مع الأدلة الرقمية والإلكترونية

أصبحت الأدلة الرقمية من أهم أدوات الإثبات في العصر الحديث حيث تتضمن رسائل البريد الإلكتروني وبيانات الهواتف وسجلات الكاميرات الرقمية ومعاملات البلوك

تشين فإن ضبط هذه الأدلة يتطلب خبراء متخصصين في الطب الشرعي الرقمي لضمان عدم تعديل البيانات أو تلفها أثناء النسخ والتحليل ويجب توثيق سلسلة الحفظ الرقمية بدقة زمنية ومكانية لإثبات أصالة الدليل أمام المحكمة ويجب على القاضي فهم الطبيعة التقنية لهذه الأدلة لتقييم وزنها الإثباتي بشكل صحيح دون انبهار زائف بالتكنولوجيا أو رفض جاهل لها ويجب للمحامي الطعن في منهجية استخراج الأدلة الرقمية إذا خالفت المعايير الفنية المعتمدة عالمياً فإن الأدلة الرقمية قابلة للتزوير بدرجة عالية من الاحترافية مما يتطلب حذراً شديداً في الاعتماد عليها كدليل وحيد للإدانة دون قرائن أخرى تدعمها وتؤكدها في واقع القضية المعروضة للفصل القضائي النهائي

الفصل الثالث والعشرون

إجراءات التسليم القضائي الدولي

في ظل العولمة وتزايد الجرائم العابرة للحدود أصبحت إجراءات التسليم القضائي بين الدول ضرورية لمحاكمة المجرمين الهاربين فإن التسليم يتم بناءً على معاهدات ثنائية أو دولية أو مبدأ المعاملة بالمثل ويجب أن تكون الجريمة مزدوجة التجريم في الدولتين الطالبة والمطلوب منها التسليم ويجب استبعاد تسليم المتهمين في الجرائم السياسية أو إذا كان هناك خطر تعرضهم للتعذيب أو المحاكمة غير العادلة في الدولة الطالبة وتتولى وزارة العدل والنيابة العامة تنسيق طلبات التسليم مع الجهات الدبلوماسية والقضائية الأجنبية ويجب على المحكمة المختصة نظر طلب التسليم للتأكد من استيفاء الشروط القانونية قبل إصدار قرار التسليم النهائي فإن التعاون القضائي الدولي هو سلاح فعال في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال التي لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول السيادية وتهدد الأمن العالمي أجمع

الفصل الرابع والعشرون

مكافحة غسل الأموال والإجراءات المالية

تتطلب جرائم غسل الأموال إجراءات تحقيقية ومالية معقدة تتبع تدفق الأموال غير المشروعة وإخفاء مصادرها الحقيقية فإن وحدات التحري المالي تلعب دوراً محورياً في رصد العمليات المشبوهة وإبلاغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ويشمل التحقيق تجميد الحسابات البنكية وحجز الأصول العقارية والمنقولة المتحصلة من الجريمة أو المستخدمة فيها ويجب التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية للحصول على السجلات المالية بدقة وسرية تامة ويجب إثبات علم المتهم بطبيعة الأموال غير المشروعة وربطها بالجريمة الأصلية predicate offense بدقة قانونية فإن عقوبات غسل الأموال شديدة لخطورتها على الاقتصاد الوطني والأمن المالي للدولة وتتطلب قضاة ونيابات متخصصة لفهم التعقيدات المالية والمصرفية الحديثة التي يستخدمها المجرمون لتمويه عملياتهم الإجرامية والتمتع بثروات غير مشروعة على حساب المجتمع

الفصل الخامس والعشرون

إجراءات قضايا الأحداث والقاصرين

تتميز إجراءات قضايا الأحداث بسرية تامة وهدف إصلاحي وتأهيلي بدلاً من العقابي البحت حيث تُجرى التحقيقات والمحاكمات في غرف مغلقة بعيداً عن الإعلام والجمهور لحماية مستقبل الحدث ويجب حضور ولي الأمر أو ممثل عن الشؤون الاجتماعية خلال الاستجواب والمحاكمة لضمان حماية حقوق القاصر النفسية والقانونية ويجب تجنب حبس الأحداث احتياطياً إلا كحل أخير و لأقصر مدة ممكنة وبدلاً من ذلك تُطبق تدابير الرعاية والمراقبة والإلحاق بمراكز التأهيل ويجب أن تكون الأحكام مرنة تركز على التعليم والتدريب المهني لإعادة دمج الحدث في المجتمع بشكل إيجابي فإن حماية الأحداث من وصمة الإجرام هي مسؤولية مجتمعية وقضائية مشتركة تمنع تحولهم إلى مجرمين محترفين في المستقبل وتحافظ على براءتهم قدر الإمكان رغم ارتكابهم أفعالاً مخالفة للقانون تستدعي التدخل القضائي الإصلاحي العاجل

الفصل السادس والعشرون

التعامل مع قضايا الجرائم الاقتصادية

تتسم الجرائم الاقتصادية مثل التهرب الضريبي والغش التجاري بالتعقيد الفني والحاجة لخبراء محاسبين وقانونيين متخصصين لفك تشابكات المعاملات المالية فإن التحقيق فيها يتطلب فحص دفاتر الحسابات والسجلات التجارية والضريبية بدقة متناهية لكشف التلاعبات المالية المخفية ويجب تجميد أصول الشركات المتهمة لمنع تهريب الأموال خارج البلاد أثناء التحقيق والمحاكمة ويجب التعاون بين النيابة وهيئات الرقابة المالية والضريبية لتبادل المعلومات والخبرات الفنية اللازمة لإثبات الجريمة بدقة ويجب أن تكون العقوبات رادعة مالياً وبدنياً لاستعادة الأموال المنهوبة وردع الآخرين عن ارتكاب جرائم مماثلة تهدد الاقتصاد الوطني فإن الجرائم الاقتصادية لا تقل خطورة عن الجرائم الدموية لأنها تؤثر على حياة الملايين من

المواطنين واستقرار الدولة المالي والنقدي وتستدعي وعياً خاصاً من القضاء والنيابة للتعامل مع كبار رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات دون محاباة أو خوف

الفصل السابع والعشرون

إجراءات الجرائم الإلكترونية والسيبرانية

مع تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي برزت جرائم إلكترونية معقدة مثل الاختراق وسرقة الهوية والابتزاز الإلكتروني التي تتطلب إجراءات تحقيقية تقنية عالية التخصص فإن ضبط هذه الجرائم يتطلب تعاوناً مع مزودي خدمات الإنترنت وشركات التكنولوجيا لتتبع العناوين الرقمية والهويات الوهمية ويجب الحفاظ على أدلة رقمية حساسة من الضياع أو التعديل أثناء النقل والتحليل الفني ويجب أن تكون القوانين محدثة باستمرار لمواكبة أساليب المجرمين الإلكترونية المتطورة باستمرار ويجب تدريب القضاة وأعضاء النيابة

على الأساسيات التقنية لفهم طبيعة هذه الجرائم وتقييم الأدلة المقدمة بشكل صحيح فإن الجرائم الإلكترونية لا تعرف حدوداً جغرافية مما يستدعي تعاوناً دولياً واسعاً وتشريعات مرنة تسمح بملاحقة المجرمين عبر الحدود_virtualية وحماية المستخدمين العاديين من الوقوع ضحية لاستغلال تقني متطور يهدد خصوصيتهم وأموالهم وبياناتهم الشخصية الحساسة

الفصل الثامن والعشرون

الرقابة القضائية على أعمال الضبط القضائي

تمنح القوانين لأعضاء الضبط القضائي سلطات واسعة في ضبط الجرائم والتحري عنها ولكن هذه السلطات ليست مطلقة بل تخضع لرقابة قضائية صارمة لمنع التعدي على الحريات العامة فإن أي إجراء من إجراءات الضبط مثل التفتيش أو القبض أو ضبط الأشياء يجب أن يكون مسبباً وموثقاً في محاضر رسمية تُعرض على النيابة العامة فوراً للفحص والاعتماد ويجب على

النيابة التحقق من مشروعية الإجراءات ومدى التزام رجال الضبط بالضوابط القانونية المقررة فإن أي تجاوز من رجال الضبط يعرض الأدلة المتحصلة منه للبطلان وقد يعرضهم للمساءلة التأديبية والجنائية فإن الرقابة القضائية هي الضمان الوحيد لتحويل سلطة الضبط من أداة بطش إلى أداة فعالة في خدمة العدالة وحماية المجتمع ضمن إطار قانوني يحترم كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية المكفولة دستورياً في جميع الأوقات والحالات

الفصل التاسع والعشرون

أرشفة القضايا وإدارة الملفات الجنائية

تُعد إدارة الملفات الجنائية وأرشفة القضايا بكفاءة من أسرار نجاح المنظومة القضائية في سرعة الفصل في الدعاوى ومنع ضياع الأوراق الهامة فإن النظام الأرشيفي الحديث يعتمد على الرقمنة والتحويل الإلكتروني للملفات لتسهيل الوصول إليها وحمايتها من

التلف أو الفقدان ويجب تنظيم الملفات حسب أرقام القضايا وسنوات القيود وأنواع الجرائم لتسهيل الإحصاء والدراسة المستقبلية ويجب تقييد مواعيد الجلسات والإجراءات المتخذة في كل ملف بدقة زمنية لمراقبة سير العدالة وكشف أي تأخير غير مبرر في نظر القضايا فإن الإدارة الجيدة للملفات توفر وقت القضاة والكتاب وتسمح بالتركيز على الجوهر القانوني بدلاً من البحث عن الأوراق المفقودة وتساعد في إعداد تقارير إدارية دقيقة عن أداء المحاكم والنيابات مما يساعد في التخطيط لتطوير العمل القضائي وتوزيع الأعباء بشكل عادل بين الأعضاء بما يضمن سرعة الإنجاز وجودة الأداء في جميع مراحل التقاضي الجنائي والمدني

الفصل الثلاثون

معايير الجودة والتميز في العمل القضائي

يجب أن تسعى مؤسسات العدالة لتطبيق معايير جودة عالمية في الأداء القضائي والنيابي والمحاماة

لضمان التميز والاحترافية في مخرجات العدالة فإن معايير الجودة تشمل سرعة الفصل في القضايا ودقة الأحكام وشفافية الإجراءات ورضا المتقاضين عن الخدمة العدلية المقدمة ويجب إنشاء وحدات تفتيش قضائي مستقلة لتقييم أداء القضاة وأعضاء النيابة بشكل دوري وموضوعي بعيداً عن المجاملات الشخصية ويجب تطوير برامج تدريب مستمر للعاملين في الحقل القضائي لمواكبة أحدث التطورات القانونية والتقنية العالمية ويجب مكافأة المتميزين ومحاسبة المقصرين لتحفيز روح المنافسة الشريفة في خدمة العدالة فإن الجودة في العمل القضائي ليست رفاهية بل هي ضرورة حتمية لاستعادة ثقة المواطنين في القضاء كملجأ أخير للحق والعدل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المطلوب للتنمية الشاملة في الدولة الحديثة التي تحترم سيادة القانون وتكرس مبادئ الشفافية والنزاهة في جميع مؤسساتها العامة والخاصة دون استثناء

الختام

وبعد أن أتممنا كتابة الفصول الثلاثين التي تضمنها هذا الدليل الفني الإجرائي الشامل والذي غطى كافة التفاصيل العملية للنيابة والمحامي والقاضي من منظور تطبيقي ومهني عميق ومتخصص فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إضافة عملية حقيقية تخدم العاملين في الحقل القضائي والحقوقي في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع فإن الجهد المبذول في هذا الكتاب هو جهد متواضع أمام عظمة رسالة العدالة وشموليتها وتعقيداتها ولكنه جهد صادق ومخلص يهدف إلى وجه الله سبحانه وتعالى ونشر النفع بين الناس فإن العلم نور والجهل ظلام وما نحاوله هنا هو إضاءة بعض الزوايا الإجرائية المظلمة في فهمنا للعمل القضائي المعقد الذي نعيشه ونأمل أن يكون هذا الكتاب دليلاً عملياً في يد كل قاضٍ ونيابٍ ومحامٍ لتحقيق العدالة الناجزة التي ترضي الله وضمير الإنسان وتكون نقطة انطلاق لإصلاحات قضائية أعمق وأشمل في المستقبل القريب بإذن الله تعالى لخدمة الإنسانية جمعاء

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى 2026

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف يمنع النسخ أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف